الإعلام.. الوجه القبيح للسياسة

من صناعة الحقيقة إلى صناعة الخصوم والتشهير بالتاريخ والرموز

بقلم
د. محمد عبدالله الحلي

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

مقدمة

لم يعد الإعلام في كثير من تجلياته المعاصرة مجرد وسيلة لنقل الأخبار أو تفسير الأحداث أو مراقبة أداء المؤسسات والفاعلين السياسيين، بل تحول في بعض ساحاته إلى امتداد مباشر للصراع السياسي، وأداة من أدواته التي تُستخدم لتصفية الحسابات، وإعادة تشكيل الوعي العام، وصناعة الصور الذهنية التي تخدم مصالح أطراف بعينها، وهنا تظهر واحدة من أكثر صور الإعلام إشكالية وخطورة؛ حين يتخلى عن وظيفته المهنية في البحث عن الحقيقة، ويتحول إلى الوجه القبيح للسياسة، فيصبح التشهير بديلاً عن النقد، والاتهام بديلاً عن الدليل، والتشويه بديلاً عن التحليل.

إن خطورة هذه الظاهرة لا تكمن في أن الإعلام يتناول قضايا سياسية خلافية، فذلك جزء أصيل من وظيفته، ولا في أنه ينتقد شخصيات أو أحزاباً أو فصائل أو قيادات، فليس هناك أحد فوق المساءلة والنقد، وإنما تكمن في طبيعة الخطاب وأهدافه وأدواته، وفي اللحظة التي يصبح فيها الإعلام طرفاً في الخصومة بدلاً من أن يكون مراقباً لها، وحين تتحول المنصة الإعلامية من مساحة لتقديم المعلومات ومناقشة الوقائع إلى محكمة تصدر أحكامها مسبقاً، ثم تبحث عن العبارات والصور والمقاطع التي تبرر تلك الأحكام.

ولعل ما تشهده الساحة العراقية في الآونة الأخيرة من سجالات إعلامية، وحملات متبادلة، واستهداف لشخصيات وقيادات في بعض فصائل المقاومة العراقية، وما يرافق ذلك من استحضار انتقائي للتاريخ وتضخيم لبعض المواقف وتقديمها بوصفها حقائق نهائية، يفتح الباب أمام تساؤلات مهمة بشأن الحدود الفاصلة بين النقد السياسي المشروع والتوظيف الإعلامي للصراعات، وقد تناولت تقارير إعلامية حديثة جانباً من هذا الاشتباك، مشيرة إلى اتهامات متبادلة بين أطراف متنافسة بشأن خلفيات بعض الحملات الإعلامية وأهدافها، وهو ما يجعل الحاجة إلى التحقق والتمييز بين الوقائع والادعاءات أكثر إلحاحاً.

الإعلام حين يتحول إلى سلاح سياسي

في الحالة الطبيعية، يفترض بالإعلام أن يراقب السياسة، لا أن يكون أداة طيّعة في يدها؛ لكن بعض التجارب تكشف عن انقلاب هذه العلاقة؛ إذ تصبح السياسة هي التي تحدد ما ينبغي أن يقوله الإعلام، ومن ينبغي أن يهاجمه، وما الملفات التي يجب تضخيمها، وما الوقائع التي ينبغي تجاهلها، وعندها لا تعود الأولوية للحقيقة، بل للنتيجة السياسية المراد الوصول إليها.

وتتخذ هذه العملية أشكالاً متعددة؛ تبدأ باختيار توقيت إثارة قضية معينة، ثم تكرارها عبر أكثر من منصة، واستضافة مجموعة من المحللين الذين يتبنون الاتجاه ذاته، وتدوير الاتهامات نفسها بصيغ مختلفة، حتى يبدو للرأي العام أن هناك إجماعاً واسعاً على رواية واحدة، وفي بعض الأحيان، لا تكون هناك معلومات جديدة بقدر ما تكون هناك إعادة إنتاج للمعلومة ذاتها، ولكن عبر أصوات ومنابر متعددة، فيتحول التكرار إلى وسيلة لإكساب الرواية قوة وانتشاراً، حتى وإن بقيت بعض عناصرها غير مثبتة.

وهنا لا يكون الإعلام ناقلاً للحدث بقدر ما يصبح صانعاً للانطباع عنه؛ فالإنسان لا يتأثر بالمعلومة وحدها، وإنما يتأثر أيضاً بطريقة تقديمها، وتوقيت نشرها، واللغة المستخدمة في وصفها، وعدد المرات التي يسمعها

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

فيها، ومن هذه المساحة تحديداً تتشكل القدرة على توجيه الرأي العام، لا من خلال إقناعه بالحقيقة دائماً، وإنما أحياناً من خلال دفعه إلى تبني انطباع مسبق يصعب عليه التخلص منه لاحقاً.

التشهير بديلاً عن النقد

ثمة فرق جوهري بين أن تنتقد تجربة سياسية أو موقفاً عسكرياً أو قراراً قيادياً، وبين أن تجعل من شخص صاحب تلك التجربة هدفاً للتشهير الشخصي، النقد يناقش المواقف والقرارات والنتائج، ويقدم الأدلة ويتيح المجال للرد، أما التشهير فيبحث عن إضعاف الصورة الاعتبارية للشخص، وتحويل اسمه إلى مادة للسخرية والاتهام، وربط تاريخه كله بمجموعة من الادعاءات أو الأخطاء، بصرف النظر عن سياقاتها وملابساتها.

وفي مثل هذه الحملات، يجري أحياناً اختزال تاريخ طويل لشخصية أو مؤسسة أو فصيل في موقف واحد، أو تصريح مجتزأ، أو رواية غير مكتملة، وكأن التاريخ يمكن أن يُمحى بمقطع تلفزيوني، أو أن التجارب السياسية والاجتماعية يمكن الحكم عليها من خلال منشور متداول أو تعليق لمحلل.

ولا يعني ذلك أن التاريخ يمنح أي شخصية حصانة من المساءلة، أو أن الماضي يمنع مناقشة الحاضر، وإنما يعني أن الإنصاف يقتضي قراءة التجارب في سياقاتها، وتقييم المواقف بأدلتها، وعدم تحويل الاختلاف السياسي إلى مبرر لمحو كل ما سبق أو تشويه كل ما ارتبط بتلك الشخصية.

إن التشهير لا يستهدف الشخص وحده، بل يستهدف أيضاً المعنى الذي يمثله لدى مؤيديه، والذاكرة التي ارتبط بها لدى شريحة من المجتمع، ولذلك تكون آثاره أوسع من مجرد خلاف بين سياسيين أو إعلاميين؛ إذ قد يتحول إلى عامل إضافي في تعميق الانقسام الاجتماعي وإعادة إنتاج الخصومات داخل المجتمع الواحد.

المحلل السياسي بين المعرفة والوظيفة

ومن أكثر الظواهر التي تستحق التوقف عندها اتساع مساحة المحللين السياسيين والمؤثرين الذين يقدمون أنفسهم بوصفهم أصحاب قراءات مستقلة، بينما تتكرر في بعض الأحيان المفردات والاستنتاجات والاتهامات ذاتها عبر منابر مختلفة، وكأن هناك نصاً واحداً يجري توزيعه على أصوات متعددة.

ليس من العدل افتراض أن كل محلل يتبنى موقفاً متقارباً مع غيره يعمل بتوجيه سياسي، فالاجتهادات قد تتشابه، والمواقف قد تتقاطع، لكن المشكلة تبدأ عندما يتخلى المحلل عن استقلاله المعرفي، ويصبح وجوده الإعلامي مرتبطاً بقدرته على مهاجمة طرف محدد، أو تبرير مواقف طرف آخر، أو تقديم الاتهامات على أنها استنتاجات تحليلية مكتملة.

إن المحلل الحقيقي لا يُقاس بحدة عباراته، ولا بعدد المرات التي يظهر فيها على الشاشات، ولا بقدرته على إطلاق الأحكام، وإنما بقدرته على قراءة الوقائع، وفهم السياقات، والتمييز بين المعلومة والاستنتاج، وبين الاحتمال والحقيقة. أما حين تتحول مهمته إلى تكرار خطاب الخصومة، فإنه يفقد أهم ما يمنحه قيمته المهنية، وهو استقلال الرأي.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

والأمر لا يتوقف عند المحللين، بل يمتد إلى بعض المؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي، حيث أصبح بإمكان حساب يمتلك جمهوراً واسعاً أن يشارك في صناعة قضية سياسية، أو إعادة تدوير اتهام، أو توجيه موجة من السخط الشعبي، من دون أن يتحمل بالضرورة مسؤولية التحقق مما ينشره أو الآثار التي يتركها.

الداخل والخارج... وتقاطعات المصالح الإعلامية

في العراق، لا يمكن قراءة الخطاب الإعلامي المتعلق بالقوى السياسية والفصائل المسلحة بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية، فهذه القوى ليست خارج شبكة الصراعات والتوازنات التي تشهدها المنطقة، كما أن المواقف الدولية والإقليمية منها تتأثر بحسابات الأمن والنفوذ والمصالح الاستراتيجية.

ومن الطبيعي أن تختلف وسائل الإعلام الخارجية في توصيفها لهذه القوى، وأن تتبنى مؤسسات بحثية وسياسية قراءات مختلفة بشأن أدوارها وعلاقاتها وتأثيرها، لكن الإشكالية تظهر عندما تنتقل بعض الروايات الخارجية إلى الداخل من دون تمحيص كافٍ، أو عندما تتحول التقديرات السياسية الصادرة عن جهات لها مصالح ومواقف محددة إلى حقائق جاهزة يعاد تقديمها محلياً من دون مناقشة مصادرها وخلفياتها.

وفي المقابل، لا ينبغي أن يتحول الحديث عن التدخلات الخارجية أو المصالح الإقليمية إلى وسيلة لإعفاء أي طرف داخلي من النقد أو المساءلة؛ فالمعيار المهني واحد، سواء أكان الاتهام صادراً عن وسيلة إعلام عراقية أم عربية أم دولية: **ما الدليل؟ وما مصدر المعلومة؟ وهل جرى التحقق منها؟ وهل أُتيح للطرف المعني حق الرد؟**

إن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن تتحول الساحة الإعلامية العراقية إلى مساحة تتقاطع فيها الخصومات المحلية مع الحسابات الخارجية، فيصبح المواطن متلقياً لروايات متنافسة، لا يعرف أحياناً أين تنتهي المعلومة وأين تبدأ الدعاية، وأين ينتهي التحليل وأين تبدأ تصفية الحسابات.

الذاكرة العامة ليست ملكاً للخصوم

من حق أي مجتمع أن يعيد قراءة تاريخه، وأن يناقش تجاربه السياسية والعسكرية، وأن يختلف في تقييم الشخصيات والأحداث؛ بل إن المجتمعات التي لا تراجع تاريخها تظل أسيرة أخطائها. لكن مراجعة التاريخ شيء، واستخدامه أداة للتشهير السياسي شيء آخر تماماً.

إن استحضار تاريخ أي فصيل أو شخصية ينبغي أن يكون استحضاراً موضوعياً، يتناول ما له وما عليه، ويضع الإنجازات والإخفاقات في سياقاتها، ولا ينتقي من الوقائع ما يخدم خصومة آنية ثم يقدم ذلك الانتقاء بوصفه التاريخ كله.

فالتاريخ ليس ملكاً للسياسيين، ولا للمؤيدين، ولا للخصوم، ولا للمؤسسات الإعلامية التي تمتلك القدرة على إعادة صياغة الروايات وتوجيه الانطباعات. إنه ذاكرة مجتمع بأكمله، ومن حق الأجيال أن تتعرف إليه من مصادر متعددة، وأن تميز بين الوقائع المثبتة والتفسيرات المتنازعة.

ولذلك فإن التشهير بتاريخ أي جهة، مثلما أن تزيين تاريخها وإخفاء أخطائها أمران غير مهنيين، كلاهما يسيء إلى الوعي العام. فالمطلوب ليس صناعة تاريخ أبيض لا تشوبه الأخطاء، ولا تاريخ أسود لا يتضمن أي جانب آخر، بل قراءة نزيهة تستطيع أن تقول ما لها وما عليها، بعيداً عن منطق الولاء والعداء.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

المواطن ضحية معركة الوعي

ربما تكون النتيجة الأكثر خطورة لهذا النوع من الإعلام هي أنه لا يكتفي بتوجيه موقف الجمهور من شخصية أو فصيل، بل يسهم في تغيير طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع أنفسهم، فحين تتحول الخصومة السياسية إلى خطاب يومي قائم على التخوين والتسقيط والسخرية والاتهامات، تنتقل هذه اللغة من الشاشات إلى البيوت ومواقع التواصل والعلاقات الاجتماعية.

ويبدأ الناس في تصنيف بعضهم وفق مواقفهم السياسية، لا وفق سلوكهم الإنساني أو علاقاتهم الاجتماعية أو مصالحهم الوطنية المشتركة. ويصبح الاختلاف في الرأي مدخلاً للاتهام، والاختلاف في تقييم حدث معين سبباً للعداء، وكأن المجتمع مطالب بأن يتبنى رواية واحدة حتى يكون أفراده مقبولين لدى بعضهم البعض.

وهكذا يتحول الإعلام من أداة يفترض أن تساعد المجتمع على فهم خلافاته إلى أداة قد تزيد تلك الخلافات حدة، وتمنحها مفردات أكثر قسوة، وتدفع الجمهور إلى المشاركة في معارك لا يعرف أحياناً بداياتها ولا أهدافها الحقيقية.

إن المواطن الذي يتابع هذا المشهد يحتاج إلى إعلام يثق به، لا إعلام يطلب منه أن يكره طرفاً أو يقدّس طرفاً آخر. يحتاج إلى معلومات تساعده على تكوين رأيه، لا إلى أحكام جاهزة تطالبه بتبنيها. فالعقل العام لا يُبنى بتكرار الاتهامات، وإنما بتوفير المعلومات وإتاحة النقاش واحترام حق الإنسان في أن يفكر ويختلف.

الضغط الأمريكي وإعادة تشكيل صورة المقاومة

لا يمكن قراءة التحولات التي يشهدها المشهد العراقي، ولا سيما ما يتعلق بملف حصر السلاح بيد الدولة ومستقبل الفصائل المسلحة، بمعزل عن طبيعة الضغوط الأمريكية التي تتجاوز في بعض الأحيان حدود التصريحات الدبلوماسية إلى أدوات سياسية واقتصادية وأمنية، فواشنطن لا تخفي موقفها من ضرورة تفكيك التشكيلات المسلحة التي تصفها بأنها مرتبطة بإيران، وقد جعلت هذا الملف جزءاً أساسياً من خطابها بشأن مستقبل العلاقة مع بغداد، وهو ما يضع الحكومة العراقية أمام معادلة معقدة تتداخل فيها السيادة الوطنية مع الالتزامات الأمنية والاقتصادية والعلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، يصبح من المهم التوقف عند العلاقة بين الضغط السياسي والاشتباك الإعلامي، لا باعتبار أن كل حملة إعلامية تتحرك بالضرورة وفق توجيه خارجي، وإنما لأن المناخ السياسي الذي تتشكل فيه هذه الحملات قد يتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأولويات التي تفرضها القوى الدولية، فحين تعلن دولة كبرى أن ملفاً معيناً يمثل أولوية في علاقاتها مع العراق، وتربط مستقبل التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بمدى تقدم الحكومة في معالجة ذلك الملف، فإن هذه الرسائل لا تبقى محصورة في غرف التفاوض، بل تنتقل إلى المجال العام، وتصبح جزءاً من النقاش السياسي والإعلامي الداخلي.

وقد أشار تقرير صادر عن مكتبة مجلس العموم البريطاني في عام 2026 إلى أن الولايات المتحدة تستخدم مجموعة من أدوات الضغط على العراق في ملف الفصائل المسلحة، تشمل العقوبات والضغوط المتعلقة بالإيرادات النفطية والعلاقات المالية، فضلاً عن ربط التعاون الأمريكي بمدى تقدم بغداد في هذا الملف، كما

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

أشار التقرير إلى أن واشنطن تنظر إلى إنهاء النفوذ العسكري والسياسي الإيراني في العراق بوصفه أحد أهدافها الأساسية في المرحلة الراهنة.

وهنا تبرز المسألة التي تستحق النقاش: **هل يمكن أن تتحول هذه الضغوط، في بعض مراحلها، إلى بيئة تدفع باتجاه إعادة تشكيل الصورة الشعبية للفصائل التي تشكل محور الخلاف مع واشنطن؟ وهل يمكن أن يصبح الإعلام أحد المسارات التي يجري من خلالها تهيئة الرأي العام لتقبل تحولات سياسية وأمنية واسعة؟**

إن الإجابة عن هذه التساؤلات لا ينبغي أن تقوم على افتراض وجود غرفة إعلامية واحدة تدير جميع المنابر، وإنما على فهم العلاقة بين المصالح السياسية، والرسائل الدبلوماسية، والخطاب الإعلامي، والنتائج التي قد تنتج عن تفاعلها.

من الضغط على الحكومة إلى الضغط على البيئة الاجتماعية

إن الضغط الأمريكي على الحكومة العراقية لا يتوقف عند مطالبتها باتخاذ قرارات تتعلق بالسلاح أو إعادة تنظيم المؤسسات الأمنية، بل يتصل أيضاً بمحاولة التأثير في البيئة السياسية التي تتخذ فيها هذه القرارات، فالحكومة التي تواجه ضغوطاً اقتصادية وأمنية ودبلوماسية قد تجد نفسها أمام حاجة متزايدة إلى تقديم خياراتها للرأي العام، وتبرير سياساتها، وإظهار قدرتها على تنفيذ الالتزامات التي تعلنها.

وقد ظهرت هذه العلاقة بوضوح في التقارير التي تناولت الحملة الإعلامية الحكومية العراقية المتعلقة بحصر السلاح، إذ أشارت صحيفة "ذا ناشيونال" في 20 آب 2026 إلى أن بغداد انتقلت من المفاوضات السياسية مع الفصائل إلى استخدام التلفزيون ومنصات التواصل الاجتماعي بهدف بناء تأييد شعبي لعملية نزع السلاح، وذكر التقرير أن الحكومة كانت تتحرك في ظل ضغوط أمريكية وإقليمية متزايدة، وأن الحملة الإعلامية أصبحت جزءاً من إدارة هذا الملف.

وهذه المعطيات تفتح المجال أمام قراءة أوسع لطبيعة الصراع؛ إذ لم يعد الأمر يتعلق فقط بما إذا كانت الفصائل ستوافق على تسليم السلاح أو إعادة تنظيمه، بل أصبح يتعلق أيضاً بكيفية تشكيل البيئة الشعبية التي ستستقبل هذه القرارات.

ففي القضايا السياسية الكبرى، لا يكفي اتخاذ القرار داخل المؤسسات، بل تتجه الأطراف المختلفة إلى محاولة التأثير في المجتمع، وتقديم روايتها بشأن دوافع القرار ونتائجه، وهنا يصبح الإعلام أحد أهم المساحات التي تتنافس فيها الروايات، وتُطرح فيها الأسئلة المتعلقة بالأمن والسيادة والشرعية والمستقبل.

إسقاط الرموز... مدخل محتمل لإضعاف المواقف السياسية

إن الرموز السياسية والعسكرية والاجتماعية لا تمثل مجرد أسماء أو شخصيات، بل ترتبط في الوعي العام بتاريخ من الأحداث والمواقف والتضحيات والخصومات، ولذلك فإن استهداف صورة الرمز قد تكون له آثار تتجاوز الشخص نفسه، لتصل إلى البيئة الاجتماعية التي ترى فيه جزءاً من ذاكرتها أو تعبيراً عن موقف سياسي معين.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة بعض الحملات التي تتناول قيادات الفصائل العراقية باعتبارها جزءاً من صراع أوسع على الشرعية والصورة العامة، خصوصاً عندما تتزامن مع مطالب سياسية تتعلق بتغيير طبيعة تلك الفصائل أو دورها أو موقعها داخل الدولة.

لكن ينبغي هنا التمييز بين أمرين:

الأول، أن هناك ضغوطاً أمريكية معلنة على الحكومة العراقية بشأن الفصائل والسلاح، وهذا أمر تدعمه تصريحات وتقارير منشورة.

والثاني، قد تكون حملات التشهير المحددة التي تستهدف رموزاً بعينها قد نُظمت بصورة مباشرة ضمن خطة أمريكية لإسقاط هذه الرموز شعبياً، تمهيداً لنزع السلاح.

فحين يُختزل تاريخ جهة كاملة في اتهامات متكررة، وحين تتحول قياداتها إلى موضوع يومي للتشهير، وحين يجري تقديمها في صورة واحدة لا تسمح بمناقشة الوقائع أو السياقات، فإن النتيجة قد تكون إضعاف قدرتها على الدفاع عن موقفها السياسي أمام المجتمع، بصرف النظر عن الجهة التي تقف وراء الخطاب أو دوافعها.

حصر السلاح... بين الإجراءات القانونية والمعركة على الشرعية

إن ملف حصر السلاح بيد الدولة يمثل قضية دستورية وأمنية وسياسية معقدة، ولا يمكن اختزاله في حملة إعلامية أو مواجهة بين الحكومة والفصائل، فهناك أسئلة تتعلق بطبيعة المؤسسات الأمنية، وحدود المسؤولية القانونية، وآليات دمج التشكيلات، وضمانات عدم استخدام القوة خارج إطار الدولة، فضلاً عن ضرورة حماية البلاد من الاعتداءات الخارجية.

لكن المشكلة تبدأ عندما يتحول النقاش بشأن هذه القضية إلى معركة على الشرعية الشعبية، بحيث يصبح المطلوب ليس فقط تنظيم السلاح، بل إعادة تشكيل صورة الأطراف المعنية بصورة تجعلها فاقدة للقبول الاجتماعي.

فإذا كان الهدف هو بناء دولة قوية، فإن الطريق إلى ذلك ينبغي أن يقوم على القانون والمؤسسات والحوار الوطني، لا على التشهير أو الانتقائية في تطبيق المعايير، وإذا كانت هناك مخالفات أو تجاوزات من أي جهة، فإن معالجتها يجب أن تتم عبر الأدلة والإجراءات القانونية، وليس من خلال تحويل المنابر الإعلامية إلى ساحات لإصدار الأحكام، وفي المقابل، فإن أي جهة سياسية أو مسلحة مطالبة بأن تقدم موقفاً واضحاً من مسؤوليتها تجاه الدولة والمجتمع.

المعركة الحقيقية... من يمتلك حق تعريف الحقيقة؟

إن جوهر الصراع الإعلامي في هذه المرحلة لا يكمن فقط في عدد المنابر التي تتحدث عن الفصائل، ولا في حجم الانتقادات التي توجه إلى قياداتها، وإنما في السؤال الأعمق: **من يمتلك القدرة على تعريف هذه الجهات أمام المجتمع؟ هل تُعرّف من خلال تاريخها ومواقفها وأفعالها مجتمعة؟ أم من خلال رواية إعلامية واحدة تركز على جانب معين وتغفل بقية السياق؟ وهل يملك المواطن العراقي فرصة حقيقية للاطلاع على الروايات**

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

المختلفة، ومناقشة الأدلة، والتمييز بين المواقف السياسية والحقائق القانونية؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هي التي تحدد طبيعة البيئة الإعلامية التي يعيش فيها المجتمع؛ فالإعلام الذي يتيح النقاش ويكشف الأدلة يساعد المواطن على تكوين موقف مستقل، أما الإعلام الذي يكتفي بتكرار الاتهامات وتضخيم الخصومات فإنه قد يسهم في تحويل المجتمع إلى طرف في معركة لا يمتلك جميع عناصر فهمها.

وفي هذا السياق، فإن مواجهة الحملات الإعلامية لا تكون بمجرد إطلاق حملات مضادة، أو الرد على التشهير بتشهير آخر، وإنما بإعادة بناء خطاب يستند إلى الوقائع، ويقدم التاريخ بصورة متوازنة، ويعترف بالأخطاء، ويفصل بين النقد السياسي والاتهامات التي تحتاج إلى إثبات.

الاستنتاجات

1. لم يعد الإعلام في بعض الحالات مجرد وسيلة لنقل الحقيقة، بل أصبح أداة مؤثرة في إدارة الصراعات السياسية وإعادة تشكيل صورة الخصوم أمام الرأي العام.
2. إن الضغوط الأمريكية على الحكومة العراقية في ملف حصر السلاح تمثل عاملاً مؤثراً في رسم اتجاهات النقاش السياسي والإعلامي الداخلي.
3. قد يسهم استهداف الرموز والقيادات والتشهير بتاريخها في إضعاف رصيدها الشعبي، وتهيئة بيئة اجتماعية أكثر تقبلاً للتحولات السياسية والأمنية المطلوبة.
4. إن تزامن الحملات الإعلامية مع الضغوط الخارجية يثير تساؤلات مشروعة بشأن تقاطع المصالح والأهداف، وإن كان إثبات التنسيق المباشر يتطلب أدلة مستقلة.
5. تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية حماية القرار الوطني من التأثيرات الخارجية، وضمان ألا يتحول الإعلام الرسمي أو شبه الرسمي إلى أداة لتصفية الخصومات السياسية.
6. إن اختزال تاريخ الفصائل والشخصيات في اتهامات ومواقف منتقاة يمثل شكلاً من أشكال إعادة تشكيل الذاكرة العامة، ويضعف قدرة المجتمع على إصدار أحكام موضوعية.
7. لا تتحقق هيبة الدولة عبر التشهير والإسقاط المعنوي، وإنما عبر القانون والمساءلة المتساوية وبناء المؤسسات القادرة على استيعاب الخلافات.
8. إن أخطر نتائج توظيف الإعلام سياسياً هي انتقال الصراع من مواجهة المصالح والمواقف إلى مواجهة الوعي الشعبي، بحيث يصبح المجتمع نفسه ساحة للصراع على الشرعية والصورة والذاكرة.
9. **الاستنتاج المركزي:** إن المعركة على مستقبل السلاح في العراق لا تجري في الميدان السياسي والأمني وحده، بل تمتد إلى ميدان الوعي والإدراك الشعبي؛ إذ إن تغيير موقف المجتمع من الرموز والقوى المعنية قد يصبح عاملاً مؤثراً في تقبل التحولات السياسية اللاحقة.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

خاتمة

عندما يفقد الإعلام بوصلته

إن الإعلام الذي يفقد بوصلته المهنية لا يصبح مجرد إعلام ضعيف أو منحاز، بل قد يتحول إلى أحد أكثر وجوه السياسة قسوة، لأنه يمتلك القدرة على الوصول إلى عقول الناس ومشاعرهم، وإعادة تشكيل صور الأشخاص والأحداث في وعيهم، والسياسة حين تستخدم الإعلام لتصفية خصوماتها لا تحتاج دائماً إلى إقناع الجمهور بالحقيقة، فقد يكفيها أن تكرر روايتها حتى تصبح مألوفة، وأن تشوه صورة خصمها حتى يصبح الدفاع عنه موضع شبهة.

لكن الحقيقة تظل أوسع من شاشة، وأعمق من تعليق، وأطول عمراً من حملة إعلامية عابرة، والأسماء التي تدخل التاريخ لا تُمحى بمنشور، والتجارب لا تُختزل بموقف، والرموز لا تُقيّم بحجم الضجيج الذي يثار حولها، وإنما بما تثبته الوقائع وما تقوله الذاكرة وما تكشفه المراجعة الموضوعية.

فالإعلام الذي يحترم نفسه لا يخشى كشف الأخطاء، لكنه لا يصنعها، ولا يخشى مساءلة الشخصيات، لكنه لا يحاكمها مسبقاً، ولا يمنح أحداً حصانة، لكنه لا يسمح بتحويل المنبر الإعلامي إلى ساحة اغتيال معنوي.

وحين يصبح الإعلام أداة لتصفية الحسابات السياسية، فإنه لا يعود مرآة تعكس قبح السياسة فحسب، بل يصبح شريكاً في صناعته.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

تأسس مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٦، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلا عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتاجاته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232

Alfaidcenter2011@gmail.com

www.al-faidh.com

العراق - بغداد - الكرادة